التركيب البنائي للأسرة في الضفة الغربية: دراسة تحليلية لبيانات تعداد السكان لسنة ٢٠٠٧

د. ماهر فؤاد أبو صالح*

* أستاذ مساعد/ قسم الجغرافيا/ جامعة النجاح الوطنية/ نابلس.

ملخص:

تبحث هذه الدراسة في موضوع التركيب البنائي للأسرة في الضفة الغربية بالاستناد إلى بيانات تعداد السكان لسنة ٢٠٠٧، وقد تناولت الدراسة متغيرات عدة ذات صلة بعناصر البحث، **وتوصل الباحث على أثر ذلك إلى النتائج الآتية**:

١. انخفض متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية من ٦,١ أفراد في سنة ١٩٩٧ إلى ٥,٥ أفراد في سنة ٢٠٠٧.

٢. اقترب متوسط حجم الأسرة من المتوسط في معظم محافظات الضفة.

٣. ارتفع متوسط حجم الأسرة في الريف قليلاً عن المتوسط في كلٍ من الحضر والمخيمات (٥,٧ أفراد في الريف، مقابل ٥,٤ أفراد في الحضر، و ٥,٥ أفراد في المخيمات) .

٤. شغلت الأسر التي تتكون من ٤ – ٦ أفراد أعلى نسبةٍ من بين أسر الضفة، وكان ذلك بنسبة ٤١,٧٪.

٥. كانت الأسر النووية أكثر أنواع الأسر شيوعاً في الضفة، وذلك بنسبة ٨١,٧٪ من مجموع الأسر.

٦. شغل أرباب الأسر للمرحلتين الإعدادية (٢٥,٤٪) والابتدائية (٢١,١٪) أعلى نسبٍ للحالة التعليمية لأرباب الأسر.

٧. انخفض عدد صغار السن في الأسرة من ٢,٧٥ فرداً إلى ٢,٢٢ فرداً في سنة ٢٠٠٧.

٨. أظهرت الدراسة أن ٧٩,٨٪ من أسر الضفة لا يوجد فيها أفرادٌ سنهم ٦٠ سنة فأكثر.

٩. أوضحت الدراسة أن ١١٪ من أسر الضفة لا يوجد فيها فردٌ نشيطٌ اقتصادياً، وأن هذه الأسر تعتمد في معيشتها على مصادر دخلٍ بدون وجود أفرادٍ نشيطين اقتصاديا فيها.

Abstract:

This paper studies the compositional structure of the family in the West Bank depending of the population census data for the year 2007. This study has tackled a number of variants that form the elements of this research. ***The following results were concluded.***

1. *The average family size has dropped from 6.1 members in 1997 to 5.5 members in 2007.*
2. *The average family size in the various governorates was very close to that of the West Bank.*
3. *The average family size in the rural area was a bit higher than that in the cities or refugee camps (5.7 members in the rural area against 5.4 in the city and 5.5 in the refugee camps).*
4. *Families that consist of 4-6 members formed the highest number among other families. It was 41.7%.*
5. *Nuclear families were most common and formed 81.7% from the total number of family.*
6. *At the educational level, parents of children in the two stages preparatory (25.4%) and elementary (21.1%) were the majority among other families.*
7. *The average number of young members in each family dropped from 2.75 to 2.22 in 2007.*
8. *The study revealed that 79.8% of the families in West Bank have no members above 60 years of age.*
9. *The study also revealed that 11% of the families have no economically active members, and these families depend on other income resources.*

مقدمة:

تشكل الأسرة اللبنة الأولى في بناء المجتمع الإنساني، ولهذا يجب أن تحظى في المجتمعات الإنسانية كافة باهتمام كبيرٍ وعلى المستويات كافة، ابتداءً من رب الأسرة، ومروراً بالمؤسسات المجتمعية كافةً على اختلاف أنشطتها، وانتهاءً بأصحاب القرار النافذ في تنمية المجتمع.

ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الأسرة بأنها: فرد أو مجموعة أفراد تربطهم أو لا تربطهم صلة قرابة، ويقيمون في مسكن واحد، ويشتركون في المأكل أو في أي وجهٍ متعلقٍ بترتيبات المعيشة. **ويصنف هذا الجهاز الأسر في فلسطين إلى أربعة أنواع هي:**

١. **أسرةٌ من فرد واحد**: وهي الأسرة التي تتكون من شخص واحد فقط.

٢. **أسرةٌ نووية (الأسرة النواة)** : وهي الأسر المعيشية التي تتكون جميعها من نواةٍ أسريةٍ واحدة، وتتشكل من أسرةٍ مؤلفة من زوجين فقط، أو من زوجين مع ابن أو ابنة (بالدم فقط وليس بالتبني) أو أكثر، أو أب (رب الأسرة) لديه ابن أو ابنة أو أكثر أو أم (رب الأسرة) ، لديها ابن أو ابنة أو أكثر، مع عدم وجود أي شخص من الأقرباء الآخرين أو من غيرهم.

٣. **أسرةٌ ممتدة**: وهي الأسرة المكونة من أسرةٍ نوويةٍ أو أكثر مع وجود أفرادٍ آخرين يعيشون معهم وتربطهم علاقة بتلك الأسرة.

٤. **أسرةٌ مركبة**: وهي الأسرة المكونة من أسرةٍ نوويةٍ أو أكثر، مع وجود فردٍ أو أفراد يعيشون معها، ولا تربطهم علاقة قرابة بهذه الأسرة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، ص ص ٢٨– ٢٩) .

والأسر الفلسطينية في الضفة الغربية تتوزع على ثلاثة أنواعٍ من التجمعات السكانية هي: الحضر والريف والمخيمات، وتحمل معرفة النسبة المئوية التي يشغلها كل نوعٍ من هذه الأسر في مختلف أنواع التجمعات السكانية دلالاتٍ ذات معانٍ اقتصاديةٍ واجتماعيةٍ وديموغرافيةٍ تستحق البحث والتحليل، والشيء ذاته يمكن أن يقال عن بقية عناصر التركيب البنائي للأسرة التي تناولها الباحث في هذه الدراسة وهي: التوزيع النسبي لعدد أفراد الأسرة حسب نوع التجمع، والحالة التعليمية لرب الأسرة، ونسبة صغار السن في الأسرة، ونسبة الأفراد الذين سنهم ٦٠ سنة فأكثر، ونسبة النشيطين اقتصادياً في الأسرة.

مشكلة الدراسة:

تبين من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة التي أجريت على التركيب البنائي للأسرة أنها قليلة العدد بشكلٍ عام، وأن غالبيتها كانت ذات طابع اجتماعي، ولهذا يمكن القول: إن هناك قصوراً في عددٍ الدراسات التي أجريت عن الأسرة فيً الضفة الغربية، وهناك قصورٌ آخر يكمن في غياب المضمون الجغرافي لتلك الدراسات، وبناءً على ذلك فإن تناول حجم الأسرة وأنواعها بالدراسة والتحليل يعدُّ محاولةً متواضعةً ولكنها جديةٌ لملء بعض الفراغ الذي يكتنف هذا الموضوع.

إن شح الدراسات التي أجريت حول هذا الموضوع يمكن أن يُتخذ كسببٍ ملحٍ لإجراء هذه الدراسة، وتبعاً لهذا كانت البيانات والتحاليل والنتائج المتعلقة بموضوعً البحث هي الأخرى شحيحة، ولولا البيانات التي تتوافر في نشرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لباتت مسألة الحصول على معلوماتٍ وبياناتٍ تتعلق بموضوع الدراسة غايةً في الصعوبة، مما يزيد من العبء على الباحثينَ في توفيرِ هذه المتطلبات البحثية، وهذا بطبيعة الحال يحتاج إلى جهدٍ أكبر ووقتٍ أطول وتكاليفَ أكثر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تبحث في موضوعٍ يتوقف عليهِ جانبٌ كبيرٌ في تنمية المجتمع، ألا وهو موضوع التركيب البنائي للأسرةً، فالبحث فيً حجم الأسرة ونسبة صغار السن فيها ونسبة كبار السن وعدد النشيطين اقتصادياً، له انعكاساتٌ مباشرةٌ على متغيراتٍ ديموغرافيةٍ ذات شأنٍ كبيرٍ في الأسرة كالحالة الاقتصادية للأسرة والحالة الصحية والحالة التعليميةً والحالة الاجتماعية، ويمكن أن يضاف إلى هذه الأهمية أهمية أخرى تتمثل في توفير بياناتٍ ومعلوماتٍ يمكن أن يُستفاد منها – وعلى مستوياتٍ متعددة– في رسم خطط التنميةِ الاجتماعيةِ والاقتصاديةِ وبالتالي سيكون تنفيذها ذا موضوعيةٍ أكثر، وأن النتائج المترتبة على تنفيذ هذه الخطط ستكون واضحةً بحيث يمكن مشاهدتهاً أو الشعور بها.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تناول ما يتوافر من بياناتٍ حول التركيب البنائي للأسرة في الضفة الغربية ووضعها في شكل نسبٍ مئويةٍ يمكن معالجتها بالتحليل والتعليل والتعليق، وستُربط هذه المعالجة والتحليل تبعاً لتنوع التجمعات السكانية في الضفة الغربية، وسيستمر هذا حتى الوصول إلى النتائج والتوصيات.

أسئلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن عددٍ من التساؤلات التي تتعلق بموضوع التركيب البنائي للأسرة في الضفة الغربية، وذلك بالاستناد إلى بيانات تعداد السكان سنة ٢٠٠٧، **ويمكن إجمال هذه التساؤلات بالآتي:**

- ما متوسط حجم الأسرة في محافظات الضفة الغربية؟ وهل يوجد تفاوتٌ في متوسط حجم الأسرة بين المحافظات؟ وما حجم هذا التفاوت؟
- هل يوجد اختلافاتٌ في حجم الأسرة تعود لاختلاف نوع التجمع؟
- ما النمط الشائع لعدد أفراد الأسرة في الضفة؟
- ما أنواع الأسر في الضفة الغربية؟ وما أكثر الأنواع شيوعاً؟
- ما النسبة المئوية التي يشغلها أرباب الأسر في كل حالةٍ من الحالات التعليمية؟
- ما العلاقةٌ بين حجم الأسرة، وبين الحالة التعليمية لرب الأسرة؟
- هل يوجد اختلافاتٌ في توزيع نسب صغار السن في الأسرة بسبب اختلاف نوع التجمع؟
- هل يوجد اختلافٌ في توزيع الأفراد الذين أعمارهم ٦٠ سنةٍ فأكثر بسبب اختلاف نوع التجمع؟
- كيف تتوزع الأسر بناءً على عدد الأفراد النشيطين اقتصادياً فيها؟

الدراسات السابقة:

اطَّلع الباحث على عددٍ من الأبحاث والدراسات والنشرات والتقارير التي تطرقت إلى موضوع الأسرة، وخاصةً في الأراضي الفلسطينية، وكان مما يسترعي الانتباه في هذا الشأن أن الصبغة الجغرافية لم تشغل إلا حيزاً ضيقاً في هذه الدراسات، وأن معظمها كانت ذات طابع اجتماعي، وحسب المواضيع التي تطرقت إليها هذه الدراسات فيمكن القول: إن إمكانية حدوث التقاءٍ بين من يتناول هذه المواضيع من زاويةٍ اجتماعية، وبين من يتناولها من زاويةٍ جغرافية إمكانية واردة.

وكان من بين الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الأسرة دراسةٌ صادرةٌ عن **منظمة الصحة العالمية ١٩٨١** وهي بعنوان: «دراساتٌ جديدةٌ حول أنماط شكل الأسرة

وصحتها» وقد تطرقت هذه الدراسة إلى شكل الأسرة وخصائصها الاجتماعية، وعلاقة شكل الأسرة بوفيات الأطفال، وعلاقة عدد الأطفال المفقودين بحجم الأسرة، حيث أظهرت الدراسة أنه يوجد ارتباط سالب بين حجم الأسرة وعدد الأطفال المفقودين (منظمة الصحة العالمية، ١٩٨١، ص١١٠ وص١٩٩ وص٤٩٧ وص٤٩٩) .

وبينت دراسةٌ **لسهاونة ١٩٨٣** بعنوان: «مبادئ الديموغرافيا» تأثير عدد النشيطين اقتصادياً في الأسرة في حركة السكان وبنيتهم، وبيَّنت أن دخل الفرد والعائلة له علاقةٌ بالعديد من الصفات الديموغرافية كالخصوبة والوفيات والهجرة (سهاونة، ١٩٨٣، ص١٥٤) .

وفي سنة ١٩٩٠ صدرت عن **الملتقى الفكري العربي** نشرة بعنوان: «Population and Labor Force in Gaza Strip»، وقد تضمنت هذه النشرة جدولاً يوضح بيانات حجم الاسرة بالنسبة لعدد الغرف في المسكن حسب نمط السكن في قطاع غزة.

وفي سنة ١٩٩٥ نشر **(Rolf Stein 1995)** دراسة بعنوان: "The Family, Its History, Function, Trends and Perspectives" ، حيث تطرق المؤلف إلى تاريخ تكون الأسر، ودورها في صقل شخصية المجتمع.

ونشر **(Gorgen S.Nielsen)** دراسة بعنوان: " Major Social Problems as Result of Change» وبحثت هذه الدراسة في موضوع الأسرة المتغيرة في الشرق الاوسط.

وصدر عن **(Carla Makhlouf Obermeyer, 1995)** دراسة بعنوان: "Family, Gender, and population in the Middle East» ، وكان من بين المواضيع التي بحثت فيها موضوع أنواع الأسر وتعريفها في الشرق الاوسط، حيث أظهرت أن الأسرة النووية هي أكثر أنواع الأسر شيوعاً في الشرق الأوسط، وذلك بنسبة ٨٣,٦٪ من مجموع الأسر (Carla Makhlouf Obermeyer 1995, p. 150) .

وصدرت دراسة **للجولاني ١٩٩٨** بعنوان: «دراسات حول الأسرة العربية» بينت أن أهمية الأسرة في المجتمع تأتي من كونها مجموعة حيوية تنتج الأطفال، علاوةً على أنها تشكل وحدةً اجتماعيةً في إطار بيتٍ واحد، كما بحثت في تطور أشكال الأسرة وتغير وظائفها، ونمط الأسرة وحجمها، وكان من أهم نتائج هذه الدراسة أن نمط الأسرة النواة تمثل أعلى نسبة من عينة الدراسة، وأن الأسر التي أفرادها ٧ فأكثر شغلت أعلى نسبة بين الأسر السعودية (الجولاني، ١٩٩٨، ص١٣ وص١٥ وص١٩ وص٢١ وص٢٢ وص٦٥) .

ونشر **أحمد ٢٠٠٠** دراسةً بعنوان «التركيب الأسري في الضفة الغربية وقطاع غزة» وقد تبين منها أن نسبة الأسر النووية في الضفة الغربية– بناءً على بيانات المسح

الديموغرافي الفلسطيني لسنة ١٩٩٦– بلغت ٧٢,٢٪ من مجموع الأسر، وأن الأسرة المركبة هي الأقل انتشاراً (٠,٢٪ من مجموع الأسر)، كما أوضحت الدراسة أن متوسط حجم الأسرة في الضفة بلغ في سنة ١٩٩٦ ٦,٩ أفراد، مقابل ٨ أفراد في قطاع غزة (أحمد، ٢٠٠٠، ص ص ٩٥– ٩٧).

وقام **أبو صالح ٢٠٠٣** بإجراء دراسةٍ جغرافيةٍ للسكان في محافظة طولكرم بعنوان: «محافظة طولكرم– دراسةٌ في جغرافية السكان» وقد تطرق فيها إلى موضوع حجم الأسرة وأنماطها في المحافظة، والمستوى التعليمي لأرباب الأسر، وكان من نتائج هذه الدراسة أن الأسرة النووية هي النمط الشائع في محافظة طولكرم (أبوصالح، ٢٠٠٣، ص٢٣٧ وص١٣٩ وص ٢٤٠ وص٢٤٤).

وفي دراسةٍ قام بها **كمال ٢٠٠٥**، بعنوان: «الأسرة ومشاكل الحياة العائلية»، بين الباحثُ أثر الأسرة في الإبقاء على الجنس البشري، واهتمام الدين الإسلامي بالأسرة، والنواحي النفسية للأسرة (كمال، ٢٠٠٥، ص٧ وص١١ وص٥٩).

وقام بدراسةٍ حول هذا الموضوع **القين ٢٠٠٦** وهي بعنوان: «إدارة الأسرة»، وقد أشار فيها إلى ضرورة العناية بالأسرة والاهتمام بها باعتبارها أهم مؤسسةٍ في الحياة، ودعم ذلك بآياتٍ من القرآن الكريم (القين، ٢٠٠٦، ص١١وص٢٩ وص٤٢).

كما صدرت دراسةٌ **لعبد العاطي وآخرين ٢٠٠٦** بعنوان: «الأسرة والمجتمع» أوضح فيها الباحثون التطور التاريخي للدراسات الأسرية، ودور الزوج والزوجة في استقرار الأسرة، ومشكلات الأسرة وسياسة مواجهتها (عبد العاطي وآخرون، ٢٠٠٦، ص٣ وص٥٦ وص٣٢٥).

ونشر **المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار –بكدار– في سنة ٢٠٠٨** تقريراً بعنوان «الفقر في الأراضي الفلسطينية»، وقد تعرض التقرير في أحد مواضيعه إلى علاقة الفقر بحجم الأسرة، وذكر أن هناك علاقةً واضحةً بين ازدياد عدد الأفراد في الأسرة الواحدة وبين ارتفاع معدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية (المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار –بكدار– ٢٠٠٨، ص٩).

واطَّلع الباحث أيضاً على دراسة **لعثمان ٢٠٠٩** بعنوان: «الاستقرار الأسري وأثره على الفرد والمجتمع» وقد بين الباحثُ في هذه الدراسة تعريف الأسرة والمشكلات التي تواجهها، وأوضح المقصود من بناء الأسرة والمشكلات السلوكية عند الأطفال، والأسرة والمشكلات الاجتماعية (عثمان، ٢٠٠٩، ص١٥ وص١٧).

منهج الدراسة:

اقتضت حاجة إعداد هذه الدراسة إلى اتباع المنهج التحليلي والمنهج المقارن، فالمنهج التحليلي جاء من الحاجة إلى تحليل بيانات الجداول الإحصائية ذات الصلة بموضوعات الدراسة، التي أعدها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وجاءت الحاجة إلى المنهج المقارن من تطرق الدراسة في كثيرٍ من مجرياتها إلى مقارنة خصائص مواضيع الدراسة بين تجمع سكاني وآخر، أو مقارنةً النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مع نتائج دراسات أخرى.

التوزيع النسبي للأسر في محافظات الضفة الغربية:

بلغ عدد الأسر في محافظات الضفة الغربية حسب بيانات تعداد السكان لسنة ٢٠٠٧ ٤١٤٦٣٤ أسرة، وبلغ عدد السكان فيها ٢٢٨١٧١٤ نسمة، كما هو مبين في الجدول (١) والشكل (١).

الجدول (١)

عدد الأسر وعدد السكان في محافظات الضفة الغربية حسب نوع التجمع لسنة ٢٠٠٧

المحافظة	عدد الأسر			المجموع	٪	عدد السكان			المجموع	٪
	حضر	ريف	مخيمات			حضر	ريف	مخيمات		
جنين	٢٧٥٠٧	١٧٠٤٠	٢٠٠١	٤٦٥٤٨	١١,٢	١٤٨٣٤٤	٩٣٢٨٧	١٠١٧٦	٢٥١٨٠٧	١١
طوباس	٥٧٧٤	١٨٥٠	١٠٠٤	٨٦٢٨	٢,١	٣٢١٠٠	١٠٥٩٠	٥٤٧٤	٤٨١٦٤	٢,١
طولكرم	٢٠١٠١	٦٤٥٦	٣١٥٤	٢٩٧١١	٧,٢	١٠٥٣٨٠	٣٤٤٢٢	١٦٩٩٠	١٥٦٧٩٢	٦,٩
نابلس	٣٣٧١٣	١٩٤٩٠	٥٥٥٦	٥٨٧٥٩	١٤,٢	١٧٤٤٠٣	١١١١٩٧	٣٠٣٥٦	٣١٥٩٥٦	١٣,٨
قلقيلية	٩٩١٩	٦٠٨٦	-	١٦٠٠٥	٣,٩	٥٣٩٦٥	٣٤٦٠٩	-	٨٨٥٧٤	٣,٩

المحافظة	عدد الأسر			المجموع	٪	عدد السكان			المجموع	٪
	حضر	ريف	مخيمات			حضر	ريف	مخيمات		
سلفيت	٤١٤٥	٦٨١٤	-	١٠٩٥٩	٢,٦	٢١٣٣٤	٣٧٤٦٦	-	٥٨٨٠٠	٢,٦
رام الله والبيرة	٢٧١٨٢	١٩٧٥٠	٢٧٤٤	٤٩٦٧٦	١٢	١٣٦٤٠٦	١١١٢٥٩	١٥٢٧٦	٢٦٢٩٤١	١١,٥
أريحا والأغوار	٣٩٩٧	١٤٧٥	١٨٠١	٧٢٧٣	١,٨	٢١٤٤٩	٩٠٨٦	٩٨٦٨	٤٠٤٠٣	١,٨
القدس	٥٩٩٢٧	٦٥١١	١٤٦٥	٦٧٩٠٣	١٦,٣	٣٠٥٣٩١	٣٦٦٩٨	٧٩٦٢	٣٥٠٠٥١	١٥,٣
بيت لحم	٢٠٦٣٩	٨٤٦٦	٢٤١١	٣١٥١٦	٧,٦	١٠٩٨٣٤	٤٧٦٩٣	١٢٤٣٩	١٦٩٩٦٦	٧,٥
الخليل	٧٥٥٠٨	٩٨٢١	٢٣٢٧	٨٧٦٥٦	٢١,١	٤٥٩٢٩٧	٦٤٨٤٢	١٤١٢١	٥٣٨٢٦٠	٢٣,٦
المجموع	٢٨٨٤١٢	١٠٣٧٥٩	٢٢٤٦٣	٤١٤٦٣٤	١٠٠	١٥٦٧٩٠٣	٥٩١١٤٩	١٢٣٦٦٢	٢٢٨١٧١٤	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩). النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- الضفة الغربية، جدول ١، ص٦١.

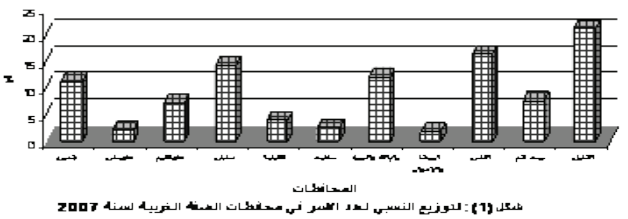

شكل (٦): التوزيع النسبي لعدد الأسر في محافظات الضفة الغربية لسنة 2007

المصدر: بيانات الجدول (١)

تظهر بيانات الجدول (١) أن أكبر عددٍ للأسر في محافظات الضفة الغربية كان في محافظة الخليل، وذلك بنسبة ٢١,١٪ من مجموع أسر الضفة، وفيها أيضاً أكبر عددٍ من السكان، وذلك بنسبة ٢٣,٦٪، ثم تأتي محافظة القدس بالمرتبة الثانية، وفيها ما نسبته ١٦,٣٪ من الأسر، ونحو ١٥,٣٪ من مجموع السكان. وأما أقل المحافظات في عدد الأسر والسكان فكانت محافظة أريحا والأغوار، وقد ضمت ١,٨٪ من الأسر، والنسبة نفسها من عدد السكان. وهذا الانخفاض في عدد الأسر والسكان في هذه المحافظة يعود إلى الظروف المناخية، وخاصةً ارتفاع درجات الحرارة خلال شهور الصيف، إضافةً إلى سيطرة سلطات الاحتلال الصهيوني على مساحاتٍ واسعةٍ من الأغوار، وإغلاق كثير من الأراضي والطرق، ومنع دخول السكان من خارج المحافظة، وغيرها من الحواجز والعراقيل الأسرائيلية.

متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية حسب نوع التجمع:

تظهر بيانات الجدول (٢) أن متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية بلغ ٥,٥ أفراد في سنة ٢٠٠٧، وبهذا يكون قد طرأ انخفاضٌ على هذا المتوسط بالنسبة لما كان عليه في سنة ١٩٩٧، والبالغ ٦,١ أفراد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩ ٠ ص٥٧) . ومما لا شك فيه أن هناك بعض الأسباب التي دفعت باتجاه انخفاض حجم الأسرة في الضفة الغربية في سنة ٢٠٠٧ عمَّا كان عليه سنة ١٩٩٧، ولعل أبرز هذه الأسباب ارتفاع نسبة البطالة من ١٠,٢٪ في الضفة الغربية في سنة ١٩٩٧ إلى ١٧,٧٪ في سنة ٢٠٠٧، وارتفاع الإنفاق الشهري للأسرة في الضفة الغربية والذي بلغ ٧٠٧,٧ دنانير أردنية، وكانت نسبة الإنفاق على الطعام ٣٥,٤٪ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٨، ص١٣ و٢٦).

ومن الناحية الديموغرافية فإنه ينطوي تحت هذا الانخفاض مدلولٌ ديموغرافي أو أكثر، فإما أنه يتمثل في انخفاض معدل المواليد، أو في ارتفاع معدلات الهجرة، أو ارتفاع نسبة الأسر التي تتكون من شخصٍ واحد، أو ارتفاع نسبة الأسر النووية، وعلى ما يبدو فإن عامل انخفاض معدل المواليد وعامل ارتفاع نسبة الأسر التي تتكون من شخصٍ واحد والأسر النووية كانت وراء انخفاض متوسط حجم الأسرة بين سنتي ١٩٩٧ و٢٠٠٧ ، فقد انخفضت نسبة صغار السن من ٤٥,١٪ في سنة ١٩٩٧ إلى ٤٠,٣٪ في سنة ٢٠٠٧، كما ارتفعت نسبة الأسر النووية من ٧٤٪ في سنة ١٩٩٧ إلى ٨١,٨٪ في سنة ٢٠٠٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، ص٥٧) .

وتوضح بيانات الجدول (٢) أن أعلى متوسط حجم أسرة في الضفة كان لدى سكان الريف، وذلك بواقع ٥,٧ أفراد، وكان من الأسباب التي ساهمت في هذا الارتفاع ارتفاع نسبة صغار السن في الريف (٤١,٢٪) مقابل (٣٩,٩٪) في الحضر و (٤١,٥٪) في المخيمات،

(الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧، ص٦٥) ، وقد أكد على ارتفاع متوسط حجم الأسرة في الريف ارتفاع نسبة الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين ٧– ٩ أفراد، حيث ارتفعت نسبة هذه الأسر في الريف إلى ٢٩,٣٪ من مجموع الأسر، وبالمقابل كانت نسبتها ٢٦,٢٪ في الحضر و ٢٨,٤٪ في المخيمات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٧، ص٨٥) .

وقد سجل الريف في محافظتيْ الخليل وأريحا والأغوار أعلى متوسط حجم أسرة في الريف في الضفة، وذلك بمتوسط ٦,٦ أفراد في الخليل و ٦,٢ أفراد في أريحا والأغوار (الجدول (٢) والشكل (٢) ، وغالباً ما يعود هذا الارتفاع في الخليل إلى تعدد الزوجات فيها، وبالتالي ارتفاع عدد الأطفال المنجبين، وأما سبب الارتفاع في أريحا والأغوار فيعود إلى شهرة المنطقة في الزراعة المروية، وبالتالي الحاجة إلى مزيدٍ من الأبناء للمساعدة في الأعمال الزراعية.

الجدول (٢)

متوسط حجم الأسرة في محافظات الضفة الغربية حسب نوع التجمع لسنة ٢٠٠٧

المحافظة	متوسط حجم الأسرة (فرد)			متوسط المحافظة
	حضر	ريف	مخيمات	
جنين	٥,٤	٥,٥	٥,١	٥,٤
طوباس	٥,٦	٥,٧	٥,٥	٥,٦
طولكرم	٥,٢	٥,٣	٥,٤	٥,٣
نابلس	٥,٢	٥,٧	٥,٥	٥,٤
قلقيلية	٥,٤	٥,٧	–	٥,٥
سلفيت	٥,٢	٥,٥	–	٥,٤
رام الله والبيرة	٥	٥,٦	٥,٦	٥,٣
أريحا والأغوار	٥,٤	٦,٢	٥,٥	٥,٦
القدس	٥,١	٥,٦	٥,٤	٥,٢
بيت لحم	٥,٣	٥,٦	٥,٢	٥,٤
الخليل	٦,١	٦,٦	٦,١	٦,٢
المجموع	٥,٤	٥,٧	٥,٥	٥,٥

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩) . النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- الضفة الغربية، جدول ١، ص٦١ .

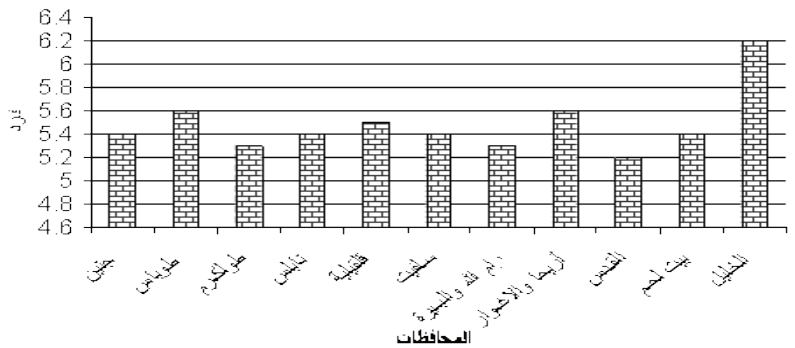

شكل (2): متوسط حجم الأسرة في محافظات الضفة الغربية لسنة 2007

المصدر: بيانات الجدول (٢)

وبالمقابل انخفض متوسط حجم الأسرة في الحضر عن المتوسط العام في الضفة، ولكن بنسبة قليلة فبلغ ٥,٤ أفراد، وهنا لا بد من توضيح أمرٍ يتعلق بتصنيف التجمعات الحضرية في الضفة الغربية، فحسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للتجمعات لحضرية، فإن كثيراً من التجمعات المعروفة لدى كثيرٍ من الناس على أنها تجمعاتٌ ريفية أصبحت تصنف على أنها تجمعاتٌ حضرية، وبهذا لم تعد التجمعات الريفية تشكل ثلثي المجتمع الفلسطيني كما كان من قبل، وهكذا انعكست الصورة وأصبحت نسبة الحضر تشكل ٦٨,٧٪ من مجموع سكان الضفة الغربية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. ص٦١) ، والقصد من هذا كله، أن كثيراً من سكان التجمعات الحضرية هم ريفيون في عاداتهم وتقاليدهم وسلوكهم الإنجابي المعروف بارتفاع معدلات الخصوبة، وهذا ما يفسر عدم الانخفاض الكبير في متوسط حجم الأسرة في الحضر عن المتوسط في الضفة، أو بين الريف والحضر، وأما هذه النسبة القليلة في الانخفاض فهي عائدةٌ إلى طبيعة الحياة في المدن التي تفرض –بخصائصها الاجتماعية والاقتصادية– أن تكون الأسرة فيها أصغر من غيرها في التجمعات الاخرى.

وأما فيما يتعلق بحجم الأسرة في المحافظات، فلم يزد المتوسط فيها عن المتوسط في الضفة إلا في ثلاث محافظاتٍ هي: طوباس (٥,٦ أفراد) وأريحا والأغوار (٥,٦ أفراد) والخليل (٦,٢ أفراد) ، ويعزى ارتفاع المتوسط في محافظة الخليل إلى تعدد الزوجات وارتفاع معدلات المواليد.

وفيما يخص المخيمات، فقد تماشى متوسط حجم الأسرة فيها والبالغ ٥,٥ أفراد مع متوسط الضفة، وبالرغم من ارتفاع نسبة صغار السن فيها عن المتوسط في الضفة (٤١,٥٪ من مجموع السكان في المخيمات، مقابل ٤٠,٣٪ في الضفة) (الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني، ٢٠٠٩. ص٨٢) ، فإن هذا الارتفاع يعود– على الأغلب– إلى ضيق المساكن في المخيمات، ونظام البناء متعدد الطوابق في مساحة ضيقة من الأرض لا تساعد على كبر حجم الأسرة.

التوزيع النسبي لعدد أفراد الأسرة:

تضم بيانات الجدول (٣) والشكل (٣) التوزيع النسبي لعدد أفراد الأسرة بحسب نوع التجمع في الضفة الغربية، حيث توضح هذه البيانات أن الأسر التي تتكون من ٤– ٦ أفراد شغلت أعلى نسبة من بين فئات حجم الأسر في الضفة، وكان ذلك بواقع ٤١,٧٪ من مجموع الأسر، وفي هذه الفئة يقع الوسط الحسابي لحجم الأسرة والبالغ ٥,٥أفراد كما أسلفنا، وبمعنى آخر فإن هذه الفئة العددية يقع فيها ويدور حولها معظم الأسر.

الجدول (٣)

التوزيع النسبي للأسر حسب فئات حجم الأسرة ونوع التجمع في الضفة الغربية لسنة ٢٠٠٧

حجم الأسرة (فرد)	حضر ٪	ريف ٪	مخيمات ٪	الضفة الغربية ٪
١– ٣	٢٤,٨	٢٣,٧	٢٥,٦	٢٤,٦
٤– ٦	٤٢,٩	٣٨,٩	٣٩,٩	٤١,٧
٧– ٩	٢٦,٢	٢٩,٣	٢٨,٤	٢٧,١
١٠ فأكثر	٦,١	٨,١	٦,١	٦,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩) . النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- الضفة الغربية، جدول٧، ص٨٥.

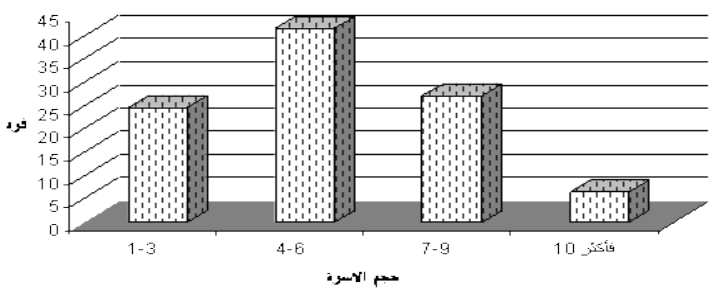

شكل (3): التوزيع النسبي لفئات حجم الأسر في الضفة الغربية لسنة2007

المصدر: بيانات الجدول (٣)

وجاءت الأسر التي تتكون من ٧– ٩ أفراد في الترتيب الثاني، وذلك بنسبة ٢٧,١٪ من مجموع أسر الضفة، وهذه النسبة قريبةٌ من نسبة الأسر التي تتكون من ١– ٣ أفراد، وهي تشير إلى أن هناك نسبةً من الأسر التي ترتفع عندها معدلات الخصوبة، مما رفع من عدد أفرادها، وهذه الأسر يقابلها أسرٌ أخرى إما أنها لا تحبذ زيادة الإنجاب، أو أنها ما زالت أسراً شابةً في بداية حياتها الإنجابية.

وأما الأسر كبيرة الحجم (١٠ أفراد فأكثر)، فكانت نسبتها قليلة (٦,٦٪) قياساً بالنسب الأخرى، وما واقع هذه النسبة، وما سبقها من نسبٍ أخرى لحجم الأسر إلا انعكاس لرغبة كثير من أرباب الأسر في تكوين أسرٍ إما متوسطة الحجم أو صغيرة الحجم، وعلى الأغلب أن الدافع وراء ذلك هو ارتفاع التكاليف الحياتية بمختلف متطلباتها، ولكن اللافت للنظر أن الريف كان فيه أعلى نسبةٍ للأسر كبيرة الحجم، وبفارقٍ ملحوظ عن الحضر والمخيمات، (٨,١٪ للريف، مقابل ٦,١٪ لكلٍ من الحضر والمخيمات)، ولولا التصنيف الحديث للتجمعات الريفية والحضرية لارتفعت النسبة في الريف أكثر من ذلك على حساب النسبة في الحضر، وعلى كل حال فالنسبة في الريف تتماشى مع الحياة الاقتصادية الزراعية التي تحتاج إلى عددٍ أكبر من أفراد الأسرة، إضافةً إلى اختلاف الثقافة الإنجابية في الريف عن مثيلتها في الحضر والمخيمات.

وتظهر بيانات الجدول (٣) أن الفروق في نسب الأسر صغيرة الحجم (١– ٣ أفراد) بين الحضر والريف والمخيمات هي فروقٌ قليلةٌ (٢٤,٨٪ و ٢٣,٧٪ و ٢٥,٦٪ على التوالي)، وهذا التقارب في هذه النسب يعبر إلى حدٍ ما عن تشابه مختلف العوامل المؤثرة في حجم الأسرة في أنواع التجمعات السكانية الثلاثة.

التوزيع النسبي لنوع الأسرة في الضفة الغربية:

تظهر بيانات الجدول (٤) والشكل (٤) أن هناك فروقاتٍ كبيرة في نسب نوع الأسرة في الضفة الغربية، وقد احتلت الأسرة النووية أعلى نسبةٍ فيها، وكان ذلك بواقع ٨١,٨٪ من مجموع الأسر، وهذه النسبة المرتفعة تعبر عن رغبة نسبةٍ كبيرةٍ من السكان في الاستقلال بأسرٍ لا يشاركهم فيها أحد، فالأسرة النووية تعني في مجملها الزوجين وأبناءهم بالدم فقط، وما خلاف ذلك يصبح تقبله صعباً من قبل رب الأسرة.

الجدول (٤)

نوع الأسرة بحسب نوع التجمع في الضفة الغربية لسنة ٢٠٠٧

نوع التجمع	نوع الأسرة					المجموع
	أسرة من شخص واحد	أسرةٌ نووية	أسرةٌ ممتدة	أسرةٌ مركبة	غير مبين	
حضر	٤,١	٨٢	١١,٨	٠,٢	١,٩	١٠٠
ريف	٤	٨١,٣	١٣,٦	٠,٢	٠,٩	١٠٠
مخيمات	٥,٢	٨٢,٢	١١,٦	٠,٢	٠,٨	١٠٠
الضفة الغربية	٤,١	٨١,٨	١٢,٢	٠,٢	١,٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩) . النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- الضفة الغربية، جدول ٧، ص٨٥.

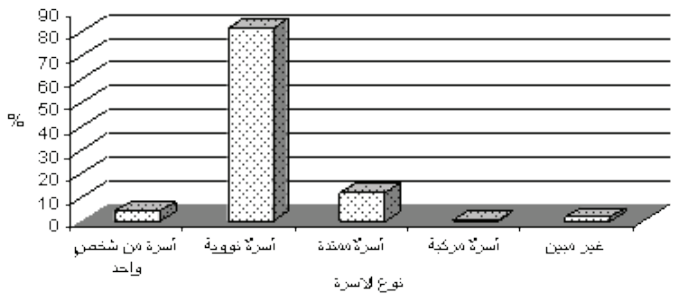

شكل (4): التوزيع النسبي لنوع الأسرة في الضفة الغربية لسنة 2007

المصدر: بيانات الجدول (٤)

ومن جهة أخرى تتحمل كلٌ من الأسرة الممتدة والأسرة المركبة وجود أفرادٍ آخرين مع أفراد الأسرة النووية، وفي هذه الحالة فإن هؤلاء الأفراد سيبقون يشكلون شركاء في الأسرة حتى لو كان بعضهم من الأقارب، وهذا يتعارض مع الطبيعة الإنسانية التي ترغب في الاستقلال، ولهذا نجد نسبة الأسر الممتدة قد انخفضت إلى ١٢,٢٪، والأصعب منها هو تركيب الأسرة المركبة التي تضم أفراداً لا تربطهم علاقة قرابةٍ مع أفراد الأسرة النووية، وهذا ما أدى إلى خفض نسبة هذه الأسر إلى ٠,٢٪ من مجموع الأسر، وفي كل أنواع التجمعات، وكأن لسان حال هذه التجمعات يقول: إننا متفقون على أن لا يعيش بيننا أفرادٌ لا تربطنا بهم صلة قرابةٍ، وهذا بطبيعة الحال انعكاسٌ لعقيدة المجتمع الفلسطيني وعاداته ومفاهيمه.

الحالة التعليمية لأرباب الأسر في الضفة الغربية:

من المعروف لدى الديموغرافيين أن الحالة التعليمية لرب الأسرة تؤثر في معدلات الخصوبة بشكل عام، فعادةً ما تنخفض معدلات الخصوبة كلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة ولزوجتّه أيضاً، وبخاصةً أن الاستمرار في طلب العلم يؤخر العمر عند الزواج الأول، وأن التعليم لدى الزوج أو الزوجين ينمي لديهما سلوكاً إنجابياً تكون المحصلة النهائية له تخفيض عدد الأبناء المنجبين، وبالتالي يترتب على ذلك انخفاض حجم الأسرة، وهذا ما أكدته بعض الدراسات السابقة، ففي دراسة عن محافظة طولكرم تبين أن أعلى متوسط عمر عند الزواج الأول لدى الذكور كان عند الّذين مستواهم التعليمي جامعة فأعلى، وأن أقل متوسط سواء عند الذكور أم عند الإناث كان عند الأميين منهم (أبوصالح، ٢٠٠٣، ص٢٣١).

وتظهر بيانات الجدول (٥) والشكل (٥) أن حوالي ربع أرباب الأسر في الضفة الغربية (٢٥,٤٪) هم في مستوى المرحلة الإعدادية من تحصيلهم العلمي، وهم بهذه النسبة يشغلون أعلى نسبة من بين مجموع أرباب الأسر لمختلف الحالات التعليمية، يليهم أرباب الأسر ذوو المستوى التعليمي للمرحلة الابتدائية، وذلك بنسبة ٢١,١٪ من مجموع أرباب الأسر، وأما أقل نسبة أسر حسب الحالة التعليمية لرب الأسرة، فكانت للذين مستواهم التعليمي دبلوم عالٍ (٠,٣٪) يليهم الدكتوراه (٠,٥٪) من مجموع أرباب الأسر في الضفة.

الجدول (٥)

التوزيع النسبي لحجم الأسرة في الضفة الغربية حسب الحالة التعليمية لرب الأسرة لسنة ٢٠٠٧

الحالة التعليمية لرب الأسرة	١- ٣ أفراد ٪	٤- ٦ أفراد ٪	٧- ٩ أفراد ٪	١٠ أفراد فأكثر ٪	النسبة من اسر الضفة ٪
أمي	٥٨	٢٣,٢	١٢,٨	٦	٨
ملم	٢٧,١	٣٥,٢	٢٧,٧	١٠	١٠,٩
إبتدائي	١٩,١	٤٠,١	٣٢,١	٨,٧	٢١,١
إعدادي	٢٠,٤	٤٥,٨	٢٨	٥,٨	٢٥,٤
ثانوي	٢٠,٦	٤٦,٣	٢٧,٨	٥,٣	١٣,٩
دبلوم متوسط	١٧,٤	٤١,٨	٣٣,٩	٦,٩	٦,٧
بكالوريوس	٢٥,٣	٤٧,٧	٢٣	٤	٩,١
دبلوم عالي	٢١,٢	٤٨,١	٢٦,٤	٤,٣	٠,٣
ماجستير	٢١,٥	٥٣,٣	٥٢,٣	٢,٩	١,٤
دكتوراه	٢٠,٤	٥٥	٢٢,١	٢,٥	٠,٥
غير مبين	٣٥,١	٤٢,٩	١٧,٩	٤,١	٢,٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩) . النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- الضفة الغربية، جدول ٨، ص٨٩.

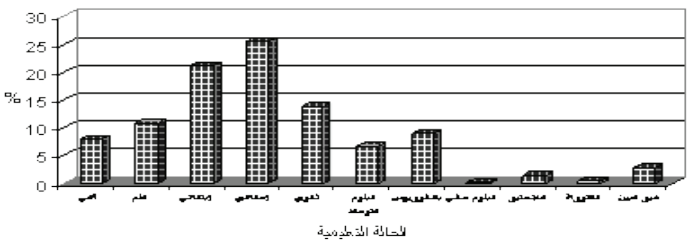

شكل (5): التوزيع النسبي لحجم الأسر في الضفة الغربية حسب الحالة التعليمية لرب الأسرة لسنة 2007

المصدر: بيانات الجدول (٥)

كما يلاحظ من بيانات الجدول (٥) أن الأسر متوسطة الحجم (٤– ٦ أفراد) – وهي الفئة التي يقع فيها متوسط حجم الأسرة في الضفة– قد استحوذت على أعلى نسب أرباب أسر في مختلف الحالات التعليمية، وتأتي فئة حجم الأسرة ٧– ٩ أفراد في الترتيب الثاني في شغل أعلى نسب أرباب أسر في مختلف الحالات التعليمية، واستكمالاً لهذا الموضوع، فإنه في قراءة أخرى لبيانات الجدول (٥) ، يتضح أن حجم تأثير الحالة التعليمية لرب الأسرة على حجم الأسرة فيه قليل من الحقائق المغايرة للتوقعات، فعلى سبيل المثال: من المتوقع عادةً في مثل هذا الموضوع أن ترتفع نسبة أرباب الأسر الأميين في الأسر كبيرة الحجم، إلا أن الواقع غير ذلك، فقد ارتفعت نسبة أرباب الأسر الأميين لتبلغ ٥٨٪ من مجموعهم عند فئة حجم الأسرة صغيرة الحجم (١– ٣ أفراد) ، بالقابل انخفضت نسبة أرباب أسر الأميين إلى ٨٪ من مجموعهم لدى الأسر كبيرة الحجم (١٠ أفراد فأكثر) ، وهذه حقيقةٌ مغايرةٌ للتوقعات كما ذكر، ولعل من المهم جداً في هذه الحالة معرفة السبب في ذلك، فعلى الأغلب أن عدم حصول هؤلاء الأميين على مؤهل علمي– أو حتى وصولهم الى مستوى تعليمي يكون أفضل من الأمية– ضيَّق عليهم فرص اختيار أنشطة اقتصادية ذات دخل أفضل من فرص العمل المتاحة للأميين، وبالتالي شكل انخفاض الدخل دافعاً لخفض عدد أفراد الأسر، وهناك سبب آخر وهو أن أرباب الأسر الأميين يتزوجون من نساء متعلمات، وهؤلاء لهن أثرٌ في إنجاب عدد أقل من الأطفال، خاصة إذا كن يعملن في وظائف مختلفة.

وبالرغم من وجود هذه النسبة من الأميين بين أرباب الأسر، فإن هذا لا يحول دون التأكيد من خلال بيانات الجدول (٥) والشكل (٥) أن السكان في الضفة الغربية يحبذون الحصول على التعليم، وأن الأمية هي آخر خيار لهم، فما يزيد عن ربع أرباب الأسر (٢٥,١٪) هم من مستوى المرحلة الإعدادية، وما يزيد عن الخمس (٢١,١٪) من مستوى المرحلة الابتدائية، وما يقرب من ١٤٪ في المرحلة الثانوية، كما أن هناك نسبة لا بأس بها من مستوى المرحلة الجامعية، ويعدُ الشعب الفلسطيني أن التعليم هو طريق خلاص له خاصة منذ حدوث النكبة عام ١٩٤٨.

وأما في الجانب الآخر من الجدول (٥) والشكل (٥) فيلاحظ أن نسبة أرباب الأسر وفي كل الحالات التعليمية- باستثناء الأمية- تنخفض عند الأسر صغيرة الحجم (١- ٣ أفراد) ، وعند الأسر كبيرة الحجم (١٠ أفراد فأكثر) ، وإن كان الانخفاض عند الأسر كبيرة الحجم بنسبةٍ أكبر، فعلى ما يبدو من البيانات المتعلقة بهاتين الفئتين وخاصةً ما يتعلق بفئة الأسر كبيرة الحجم أن معظم أرباب الأسر في الضفة يميلون إلى تكوين أسرٍ متوسطة الحجم.

التوزيع النسبي للأسر حسب عدد صغار السن في الأسرة:

تعدُّ معرفة عدد صغار السن (أقل من ١٥ سنة) في الأسرة على درجةٍ عاليةٍ من الأهمية، وتتمثل هذه الأهمية في أن نسبة صغار السن تشكل عبئاً اقتصادياً على رب الأسرة، وبالتالي كلما زادت نسبة هؤلاء الصغار، كلما زاد عبء الإعالة على رب الأسرة على المدى القصير على أقل تقدير، على اعتبار أن هؤلاء الصغار سيشكلون نسبةً من العاملين المنتجين في المستقبل، وهناك أهميةٌ أخرى لمعرفة عدد صغار السن في الأسرة، والنسبة التي يشكلونها في المجتمع، فهذه النسبة يستخدمها المخططون للتنمية في الدولة عند رسم خططهم التنموية الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية وغيرها.

وفي هذا الصدد تشير البيانات الرسمية الفلسطينية إلى أن متوسط عدد صغار السن في الأسرة في الضفة الغربية بلغ في سنة ٢٠٠٧ نحو ٢,٢٢ فرداً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩ ٠ ص٧٣) ، أي ما يعادل ٤٠,٣٪ من حجم الأسرة، وقد اختلف هذا المتوسط قليلاً بين تجمعٍ سكاني وآخر، فهو ٢,١٧ فرداً في الحضر، و٢,٣٨ فرداً في الريف، و٢,٢٨ فرداً في المخيمات، ويلاحظ من هذه المتوسطات أنها قريبةٌ من بعضها، وهذا أحد المؤشرات لمستويات الخصوبة في الضفة الغربية، وهي مستوياتٌ متشابهةٌ بالاستناد إلى هذا المقياس.

وثمة مدلولٌ اقتصادي لمتوسط عدد صغار السن في الأسرة، ويتمثل هذا المدلول بما يعرف بعبء إعالة صغار السن، وهو عدد صغار السن (أقل من ١٥ سنة) منسوباً إلى عدد السكان في الفئة العمرية ١٥- ٦٤ سنة، والذي بلغ في الضفة الغربية ٧٤,٨٪، وذلك بواقع ٧٤,١٪ للحضر، و ٧٦,٥٪ للريف، و ٧٧,١٪ للمخيمات (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩ ٠ ص٧٣) .

ومن زاويةٍ أخرى، تظهر بيانات الجدول (٦) والشكل (٦) أن عدد صغار السن في الضفة الغربية يتفاوت من تجمعٍ سكاني إلى آخر، فقد تبين أن ما نسبته ٢٨,٧٪ من أسر الضفة ليس لديها صغير سن، وكانت أعلى نسبةٍ لهذه الأسر في الحضر، وذلك بواقع ٢٩,٢٪ من

الأسر فيه، وأما أقل نسبة فكانت في الريف بواقع ٢٧,١٪، أما المخيمات فقد اقتربت النسبة فيها كثيراً من المتوسط في الضفة، وذلك بواقع ٢٨,٥٪ من مجموع الأسر فيها، ومن هذه النسب أنه لا يوجد اختلافاتٌ كبيرةٌ فيها بين تجمع وآخر، وهي تقترب كثيراً من المتوسط في الضفة سواءٌ بالزيادة أو النقصان، وهذا تأكيد آخرً على تشابه الثقافة الإنجابية في مختلف أنواع التجمعات السكانية في الضفة، وقد أجري اختبار مربع كاي لاختبار العلاقة بين عدد الأسر التي لديها صغارٌ في السن، وبين نمط السكن الذي تعيش فيه أسر الصغار، وقد وُجد أن قيمة مربع كاي المحسوبة بلغت ١٤,٥ وهي أصغر من قيمة مربع كاي المجدولة، التي بلغت ١٨,٣ عند درجات حرية ١٠ ومستوى ثقة ٠,٠٥ وهذا يعني أن متغير عدد الأسر التي لديها صغارٌ في السن مستقل عن متغير نمط السكن لأسر الصغار.

الجدول (٦)

التوزيع النسبي للأسر حسب عدد صغار السن في الأسرة حسب نوع التجمع في الضفة الغربية لسنة ٢٠٠٧.

	نسبة الأسر ٪			
عدد صغار السن في الأسرة (فرد)	حضر	ريف	مخيمات	الضفة الغربية
٠	٢٩,٢	٢٧,١	٢٨,٥	٢٨,٧
١	١٣,٢	١٢,٨	١٢,٦	١٣
٢	١٥,٨	١٥	١٤,٧	١٥,٥
٣	١٦	١٥,٥	١٥,٧	١٥,٩
٤	١٣	١٣,٧	١٤,١	١٣,٢
٥ فأكثر	١٢,٨	١٥,٩	١٤,٤	١٣,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩). النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- الضفة الغربية، جدول ٩، ص٩٠.

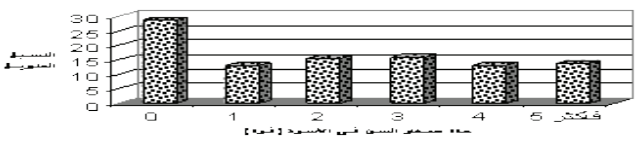

شكل (6): التوزيع النسبي للأسر حسب عدد صغار السن في الأسرة

المصدر: بيانات الجدول (٦)

ومن جهة أخرى يلاحظ أن الأسر التي تضم ٣ أفراد من صغار السن احتلت أعلى نسبة من مجموع الأسر التي يوجد صغار سن فيها، وذلك بواقع ١٥,٩٪ من أسر الضفة، وهذه النسبة تعني أن هذا العدد لصغار السن هو العدد الشائع نسبياً في أسر الضفة، ولم تظهر فروق تذكر بين الحضر والريف والمخيمات، فهي ١٦٪ و ١٥,٥٪ و ١٥,٧٪ على التوالي، وهذا تأكيدٌ إضافي على تشابه النظرة إلى الإنجاب في مختلف التجمعات السكانية، وهنا لا بد من التوضيح أن نسبةً كبيرةً من التجمعات السكانية في الضفة الغربية والتي تصنف على أنها تجمعاتٌ حضرية، ما هي إلى تجمعاتٌ ريفيةٌ في عاداتها وتقاليدها وثقافتها وسلوكها وخاصةً ما يتعلق منها بالخصوبة، وهذا التصنيف قلَّل كثيراً من الفوارق بين الحضر والريف في العديد من بيانات خصائص السكان فيهما.

كما يلاحظ من بيانات الجدول (٦) والشكل (٦) أن نسبة الأسر التي يوجد فيها خمسة من صغار السن أو أكثر هي نسبةٌ مشابهةٌ إلى حد كبير نسبة الأسر التي يوجد فيها صغير سن واحد أو أربعة، وهذا يعني: أنه مثلما يوجد أناسٌ يفكرون بعددٍ قليلٍ من الصغار، هناك نسبةٌ مشابهةٌ لهم تفكر بعددٍ كبيرٍ من الصغار، ولكلتا المجموعتين تبريراتهما وتفسيراتهما الخاصة بكلٍ منهما.

ومن البيانات التي تستوجب الذكر والتحليل، أن أقل نسبة للأسر التي يوجد فيها خمسة صغار سنٍ أو أكثر كانت موجودة في الحضر، وذلك بواقع ١٢,٨٪ من مجموع أسر الحضر، وبالمقابل ارتفعت هذه النسبة إلى ١٥,٩٪ في الريف، وإلى ١٤,٤٪ في المخيمات، وهذه النسب تعبر عن اختلاف نسبي بين الحضر من جهة، وبين الريف والمخيمات من جهة أخرى، ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف إلى أسبابٍ تعليمية واقتصادية وثقافية واجتماعية ودينية مختلفة.

التوزيع النسبي للأسر حسب عدد الأفراد الذين سنهم ٦٠ سنة فأكثر:

يشبه هذا الموضوع إلى حدٍ ما موضوع صغار السن في الأسر، وذلك من حيث أن الأفراد الذين سنهم ٦٠ سنة فأكثر يقعون في فئات قمة الهرم السكاني، وأن صغار السن يقعون في قاعدة الهرم، وأن كلتا الفئتين من السكان تستخدم لقياس عبء الإعالة الكلية في المجتمع، وحبذا لو كانت البيانات الخاصة بهذا الموضوع للأفراد الذين سنهم ٦٥ سنة فأكثر بدلاً من ٦٠ سنة فأكثر، لأن الفئة الأولى تعني كبار السن من منظورٍ ديموغرافي معروف، أما ٦٠ سنة فأكثر فليسوا كبار سن، وبالتالي يصعب أن يساق عليهم ما يمكنُ أن يساق على كبار السن (٦٥ سنة فأكثر) ، وعلى أية حال فإن من يبلغ من السن ٦٠ سنة يكون حسب المتوسط العام في أواخر العمر الإنتاجي له، وبهذا تعبِّر هذه النسبة إلى حدٍ ما عن نسبة وجود هؤلاء الكبار –إذا جاز لنا التعبير– في الأسرة.

وتظهر بيانات الجدول (٧) والشكل (٧) ، أن ما نسبته ٧٩,٨٪ من أسر الضفة الغربية لا يوجد فيها أفرادٌ سنهم ٦٠ سنة فأكثر، ولا يظهر تفاوتٌ لافت للنظر في نسب هذه الأسر حسب نوع التجمع، فجميع النسب سواء في الحضر أو الريف أو المخيمات تدور حول هذا المتوسط إما بالزيادة قليلاً كما في الحضر (٨٠,٣٪) وإما بالنقصان قليلاً كما في الريف والمخيمات (٧٨,٥٪ و ٧٩,٧٪ على التوالي) ، ولا شك أن هذه النسب تؤكد على تشابه الحقائق الديموغرافية المتعلقة بالأفراد الذين سنهم ٦٠ سنة فأكثر في مختلف أنواع التجمعات السكانية في الضفة، ومن هذه الحقائق على سبيل المثال: تشابه معدلات الوفاة الخام، ومعدل الوفاة العمري، وتشابه توزيع السكان حسب الفئات العمرية الرئيسية، فمثلاً: بلغت نسبة كبار السن ٣,٣٪ من مجموع السكان في الحضر، وفي الريف ٣,٦٪، وفي المخيمات ٣,٣٪،وكذلك الحال يقال عن التشابه في فئة صغار السن وفئة متوسطي السن، ويمكن أن نضيف إلى هذه الحقائق أيضاً أن ارتفاع نسبة الأسر النووية في الضفة الغربية (٨١,٨٪) سيقلل من فرصة وجود أفراد سنهم ٦٠ سنة فأكثر في الأسرة، وبالتالي سترتفع نسبة الأسر التي لا يوجد فيها هؤلاء الأفراد، وهذا ما كان بالفعل.

الجدول (٧)

التوزيع النسبي للأسر حسب عدد الأفراد الذين سنهم ٦٠ سنة فأكثر حسب نوع التجمع في الضفة الغربية لسنة ٢٠٠٧.

	نسبة الأسر ٪			
عدد الأفراد ٦٠ سنة فأكثر (فرد)	حضر	ريف	مخيمات	الضفة الغربية
٠	٨٠,٣	٧٨,٥	٧٩,٧	٧٩,٨
١	١٣,٦	١٤,٩	١٤,٥	١٤
٢	٥,٩	٦,٤	٥,٧	٦
٣ فأكثر	٠,٢	٠,٢	٠,١	٠,٢
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩) . النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- الضفة الغربية، جدول ١٠، ص٩٤.

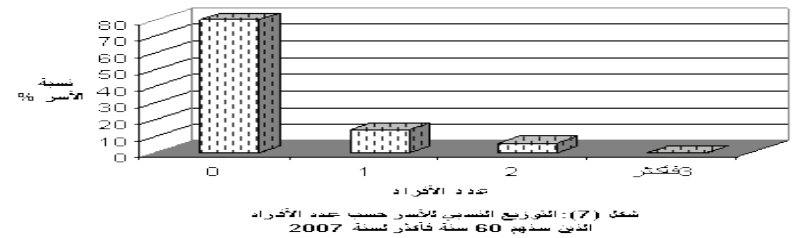

شكل (٧): التوزيع النسبي للأسر حسب عدد الأفراد الذين سنهم 60 سنة فأكثر لسنة 2007

المصدر: بيانات الجدول (٧)

ويظهر الجدول (٧) والشكل (٧) أيضاً أن نسبة الأسر التي يوجد فيها فردٌ واحدٌ ٦٠ سنة فأكثر لم تتجاوز ١٤٪ من مجموع أسر الضفة، وهذه النسبة لا تبعث على الارتياح، لأنها تشير إلى انخفاضٍ واضح في نسبة كبار السن في ظل تراجع لمتوسط حجم الأسرة كما سلف، ولا يوجد اختلافاتٌ كبيرةٌ في هذه النسبة تعود إلى اختلاف نوع التجمع، فهي –وإن انخفضت قليلاً عن المتوسط في الحضر– إلا أنها قريبةٌ من بعضها في مختلف أنواع التجمعات السكانية (١٣,٦٪ للحضر و١٤,٩٪ للريف و ١٤,٥٪ للمخيمات) . ولكن النسبة تنخفض أكثر لدى الأسر التي يوجد فيها فردان سنهما ٦٠ سنة فأكثر، لتشمل ٦٪ فقط من مجموع أسر الضفة، وهذه النسبة أيضاً لا تسجل اختلافاتٍ كبيرةً بين أنواع التجمعات السكانية.

وفي هذا الشأن أيضاً يلاحظ أن أدنى نسبة للأسر التي تضم أفراداً سنهم ٦٠ سنة فأكثر موجودة لدى الأسر التي تضم ثلاثةً منهم فأكثر، وذلك بنسبة ٠,٢٪ من مجموع أسر الضفة، وهذه النسبة لا تختلف إلا قليلاً جداً من نوع تجمع إلى آخر.

إن هذا التوزيع لنسب الأسر حسب عدد الأفراد الذين سنهم ٦٠ سنة فأكثر ما هو إلا نتيجة وانعكاس لظواهر ديموغرافية عدة، منها ما كانت سائدة سابقاً، ومنها ما هي سائدةٌ حالياً، فمنها على سبيل المثال: انخفاض نسبة صغار السن في الضفة الغربية من ٤٥٪ في سنة ١٩٩٧ إلى ٤٠,٣٪ في سنة ٢٠٠٧، ومنها أيضاً: ارتفاع نسبة متوسطي السن من ٥١,٢٪ في سنة ١٩٩٧ إلى ٥٤٪ في سنة ٢٠٠٧، وقد ترتب على هذه التغيرات في نسب صغار السن ومتوسطي السن حدوث تغيراتٍ في نسب كبار السن، إذ انخفضت نسبتهم من ٣,٨٪ في سنة ١٩٩٧ إلى ٣,٣٪ في سنة ٢٠٠٧ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩. ص٥٧) ، والقصد من كل هذا هو التأكيد على أن انخفاض نسبة كبار السن أو الذين سنهم ٦٠ سنة فأكثر ليس بالضرورة أن يكون عائداً إلى ارتفاع معدلات الوفيات سواءٌ الخام أم العمري، حيث تؤكد البيانات الرسمية الفلسطينية أن معدل الوفيات الخام في الضفة انخفض من ٥,١ بالألف في سنة ١٩٩٧ إلى ٤,٤ بالألف في سنة ٢٠٠٩ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠٠٩، ص٥٧) . ومن زاوية أخرى بينت الدراسة أن ما نسبته ٧٩,٨٪ من أسر الضفة لا يوجد فيها أفراد سنهم ٦٠ سنة فأكثر، وقد كانت هذه النسبة متقاربة في مختلف أنماط السكن.

التوزيع النسبي للأسر حسب عدد الأفراد النشيطين اقتصادياً:

إن لمعرفة عدد النشيطين اقتصادياً في الأسرة أهميةً كبيرةً في نواحٍ عدة في الأسرة والمجتمع، فلعدد النشيطين اقتصادياً في الأسرة تأثيرٌ مباشرٌ في حركة السكان وبنيتهم، أما الحركة فتتمثل في الوفيات والخصوبة والهجرة (سهاونة، ١٩٨٣، ص١٢٩)

، وأما بنية السكان فتتكون من صفاتٍ عدة تتمثل في التركيب العمري والتركيب النوعي للسكان، والحالة الزواجية والحالة التعليمية والحالة الاقتصادية وغيرها، وربما كانت الحالة الاقتصادية هي أكثر هذه الصفات أهميةً، لأنها تحمل في معانيها معدل النشاط الاقتصادي الخام، ومعدل النشاط الاقتصادي العام، وعدد العاملين في الأسرة، والمهنة والبطالة والدخل ونسبة الإعالة الحقيقية، ويمكن استخدام كل هذه الصفات كمقاييس لمدى رفاهة الأسرة والمجتمع، فالاتجاه العام أنه كلما زاد عدد النشيطين اقتصادياً في الأسرة، كلما زاد دخل الأسرة، وهنا يجب التنبيه إلى ضرورة التعامل مع هذا الاتجاه بحذرٍ وانتباه، وخاصةً معدلات الدخل للأفراد النشيطين اقتصادياً، فرب فرد واحد يكون دخلهُ مساوياً لدخول ثلاثة أفراد، وأحياناً أكثر من ذلك من ذوي الدخول المتدنية، وفي المحصلة يجب أن لا يغيب عن البالِ أن لمجموع الصفات الاقتصادية في الأسرة تأثيراً مباشراً وكبيراً على مختلف التراكيب السكانية الأخرى.

وتظهر بيانات الجدول (٨) والشكل (٨) نسب توزيع الأسر في الضفة الغربية حسب عدد الأفراد النشيطين اقتصادياً في الأسرة، حيث يتبين أن ما نسبته ١١٪ من أسر الضفة لا يوجد فيها أي فردٍ نشيط اقتصادياً، وبمعنى آخر، فإن هذه الأسر لا يوجد فيها فردٌ يعمل وله دخلٌ معين ينفقه على الأسرة، وبالتالي فإن هذه النسبة من الأسر تعتمد في معيشتها على مصدرٍ آخر للدخل، كأن يكون رب الأسرة النشيط اقتصادياً يعمل في الخارج، ويرسل النقود إلى أسرته في الضفة، أو أن هناك جهة ذات صلة قرابة بالأسرة تنفق على مثل هذه الأسر، وهناك احتمالٌ آخر يتمثل في جهةٍ اجتماعيةٍ رسميةٍ أو شعبيةٍ تقوم بالإنفاق على هذه الأسر.

الجدول (٨)

التوزيع النسبي للأسر حسب عدد النشيطين اقتصادياً في الضفة الغربية لسنة ٢٠٠٧.

عدد النشيطين اقتصادياً (فرد)	نسبة الأسر ٪
٠	١١
١	٥٧,٥
٢	١٨,٩
٣	٦,٣
٤	٢,٦
٥	١,٢
غير مبين	٢,٥
المجموع	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩) . النتائج النهائية للتعداد- تقرير السكان- الضفة الغربية، جدول ٤٣، ص٢٧٧.

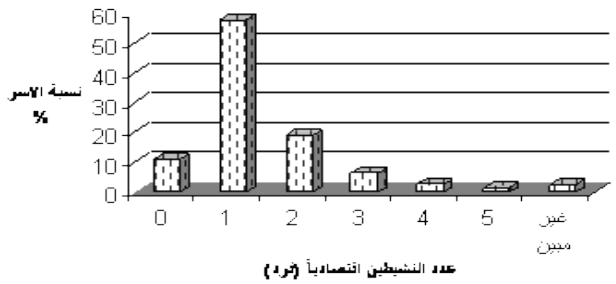

شكل (8): التوزيع النسبي للأسر حسب النشيطين اقتصادياً في الضفة الغربية لسنة 2007

المصدر: بيانات الجدول (٨)

وتظهر بيانات الجدول (٨) والشكل (٨) أن ما نسبته ٥٧,٥٪ من أسر الضفة يوجد فيها فردٌ نشيطٌ اقتصادياً، وغالباً ما يكون هذا الفرد هو رب الأسرة، وخاصةً في الأسر النووية وهي النمط الشائع لنوع الأسر في الضفة، وليس معنى هذا أن كل الأسر النووية يوجد فيها فردٌ نشيطٌ اقتصادياً، بل على العكس فهناك نسبةٌ من هذه الأسر لا يوجد فيها فردٌ نشيطٌ اقتصادياً بدليل أن نسبة الأسر النووية في الضفة قد بلغت ٨١,٨٪ من مجموع أسر الضفة (أنظر الجدول (٤)) ، وهذه النسبة أعلى بكثير من نسبة الأسر التي يوجد فيها فردٌ نشيطٌ اقتصادياً، ولكن يمكن أن يقلل من هذا الفرق إمكانية وجود نسبةٍ من الأسر النووية يوجد فيها فردان أو أكثر نشيطون اقتصادياً.

ومن الملاحظات الأخرى التي يمكن قراءتها بوضوح في بيانات الجدول (٨) والشكل (٨) أن عدد الأسر ونسبتها ينخفض كلما زاد عدد النشيطين اقتصادياً في الأسرة، فالأسر التي يوجد فيها فردان نشيطان اقتصادياً شغلت نسبة ١٨,٩٪ من مجموع أسر الضفة، والأسر التي فيها ثلاثة نشيطين اقتصادياً شغلت ٦,٣٪ من مجموع الأسر، وهكذا تستمر العلاقة العكسية بين نسبة الأسر وعدد النشيطين اقتصادياً فيها حتى الوصول إلى الأسر التي يوجد فيها خمسة أفرادٍ نشيطين اقتصادياً، حيث تنخفض نسبة هذه الأسر إلى ١,٢٪ من مجموع الأسر، وهذه نتيجة متوقعة، فوجود خمسة أفرادٍ نشيطين اقتصادياً في الأسرة يعدُّ عدداً كبيراً، وبالتالي فهو قليل الوجود.

النتائج:

أظهرت الدراسة التحليلية للتركيب البنائي للأسرة في الضفة الغربية النتائج الآتية:

١. أن متوسط حجم الأسرة في الضفة الغربية آخذ بالانخفاض، فقد انخفض من ٦,١ أفراد في سنة ١٩٩٧ إلى ٥,٥ أفراد في سنة ٢٠٠٧، وكان من أبرز العوامل التي أدت إلى هذا الانخفاض حصول ارتفاعٍ في نسبة الأسر النووية، وانخفاضٍ في معدلات الخصوبة.

٢. كان متوسط حجم الأسرة في معظم محافظات الضفة قريباً من الوسط الحسابي في الضفة، ولم يظهر تطرفٌ نسبي في حجم الأسرة إلا في محافظة الخليل بمتوسطٍ قدره ٦,٢ أفراد.

٣. احتل متوسط حجم الأسرة في الريف أكبر متوسطٍ في الضفة، وكان ذلك بواقع ٥,٧ أفراد، وهذا الحجم يعكس الواقع الاقتصادي الزراعي والواقع الاجتماعي ذا العادات والتقاليد الموجودة في الريف، والتي تشجع على زيادة الإنجاب، وبالمقابل انخفض المتوسط في الحضر قليلاً فبلغ ٥,٤ أفراد، وأما المخيمات فقد تماشى متوسط حجم الأسرة فيها مع المتوسط في الضفة.

٤. شكلت الأسر التي تتكون من ٤– ٦ أفراد أعلى نسبةٍ من الأسر في الضفة، وذلك بنسبة ٤١,٧٪ من مجموع الأسر، وبالمقابل لم تشغل الأسر التي تتكون من ١٠ أفراد فأكثر سوى ٦,١٪ من مجموع الأسر.

٥. أن هناك أربعة أنواع من الأسر في الضفة، وقد احتلت الأسرة النووية أعلى نسبةٍ فيها (٨١,٨٪ من مجموع الأسر) ، وهذه النسبة تشير إلى حدوث ارتفاعٍ في هذا النوع من الأسر بالنسبة لما كان عليه سنة ١٩٩٧، حيث شغلت الأسر النووية وقتها ما نسبته ٧٤٪ من أسر الضفة، وهذه النسبة المرتفعة تعبر عن وجود رغبةٍ لدى نسبةٍ كبيرةٍ من السكان للاستقلال بأسرٍ لا تضم غير الزوجين وأبنائهما.

٦. في موضوع الحالة التعليمية لرب الأسرة، فقد احتل أرباب الأسر من المرحلة الإعدادية أعلى نسبةٍ من بين أرباب الأسر في الضفة، وذلك بنسبة ٢٥,٤٪ من مجموع الأسر، يليهم ذوو المرحلة الابتدائية بنسبة ٢١,١٪، وهذه النسبة تظهر أن هناك رغبةً لدى هؤلاء الأرباب– عندما كانوا طلاباً في المدرسة– في الحصول على مستوى معقولٍ من التعليم كالمرحلة الإعدادية أو المرحلة الابتدائية، كما أظهرت الدراسة أن هناك نسبةً من أرباب الأسر كانوا أميين، وهذه النسبة تبعث على القلق في الضفة الغربية.

٧. انخفض متوسط عدد صغار السن في الأسرة من ٢,٧٥ فرداً في سنة ٢٠٠٧ إلى ٢,٢٢ فرداً في سنة ٢٠٠٧، وبهذا يكون قد ترتب انخفاضٌ على عبء إعالة صغار السن من ٨٧,٩٪ في سنة ١٩٩٧ إلى ٧٤,٨٪ في سنة ٢٠٠٧.

٨. عدم وجود فروقٌ كبيرةٌ في متوسط عدد صغار السن في الأسرة تبعاً لاختلاف نوع التجمع، فقد بلغ هذا المتوسط ٢,١٧ فرداً في الحضر، و ٢,٣٨ فردا في الريف، و ٢,٢٨ فرداً في المخيمات، ويمكن الاستدلال من هذه المتوسطات إلى تشابه مستويات الخصوبة في مختلف التجمعات السكانية.

٩. أن ٧٩,٨٪ من أسر الضفة الغربية لا يوجد فيها أفرادٌ سنهم ٦٠ سنة فأكثر، ولا يوجد تفاوتٌ لافت للنظر في نسب هذه الأسر حسب نوع التجمع (٨٠,٣٪ في الحضر و٧٨,٥٪ في الريف و٧٩,٧٪ في المخيمات) ، ويمكن استخدام هذا الواقع كمؤشرٍ على تشابه معدلات الوفاة الخام في مختلف أنواع التجمعات السكانية، وتشابه معدل الوفاة العمري لمن سنهم ٦٠ سنة فأكثر.

١٠.أن ١١٪ من أسر الضفة لا يوجد فيها فردٌ نشيطٌ اقتصادياً، وبالتالي فإن إعالة هذه الأسر من إحدى المصادر التي تقع خارج الأسرة، وهذه المصادر على أنواع عدة أوضحتها الدراسة، وأظهرت الدراسة أيضاً أن ما نسبته ٥٧,٥٪ من الأسر يوجد فيها فردٌ واحدٌ نشيطٌ اقتصادياً.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن وضع التوصيات الآتية:

١. ضرورة وضع خططٍ مناسبة تكون مبنيةً على الوقائع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والثقافية التي توصلت إليها هذه الدراسة وغيرها من الدراسات السابقة، للحد من تراجع متوسط حجم الأسرة، وخاصةً ما يتعلق بتناقص نسبة صغار السن.

٢. إن الأسس المتبعة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتمييز التجمعات الحضرية عن التجمعات الريفية، أدت إلى تصنيف عشرات القرى على أنها تجمعاتٌ حضرية، علماً بأن كثيراً من السلوكيات الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية في هذه القرى هي سلوكياتٌ ريفية، وإن مسألة تصنيفها إلى تجمعاتٍ حضريةٍ يعني زيادةً في بعض الظواهر الديموغرافية في الحضر، وخفض هذه الظواهر في الريف، مثل متوسط حجم الأسرة، ونسبة الأسر النووية، ونسبة صغار السن، ونسبة كبار السن في الأسرة ...الخ، وبناء على هذا يمكن

التوجه بالتوصية لدى المسؤولين في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لإعادة تقويم أسس تصنيف التجمعات السكانية إلى حضرٍ أو ريف.

٣. نظراً لارتفاع نسبة الأسر النووية بشكل ملحوظ، فهذا يعني ميل نسبة كبيرة من الأزواج وخاصةً الشابة منهم نحو الاستقلال بأسرٍ منفصلة عن العائلة، وهذا الواقع ينبه إلى ضرورة مساعدة هؤلاء الأزواج بتوفير مساكن مستقلة لهم، مثل بناء مشاريع إسكانٍ بشروطٍ تراعي دخول هؤلاء الأزواج، أو توفير قطع أراضٍ للبناء بأسعارٍ معقولةٍ وبشروطٍ تسديدٍ محتملة، أو إعطاء القروض الميسرة في قيمة سدادها وفي فترة السداد.

٤. ضرورة تشجيع الأهالي لأبنائهم بعدم التسرب من المدرسة، وما دام هؤلاء الأبناء سيصبحون أرباب أسرٍ في المستقبل، فليكونوا على مستوى أعلى من التحصيل العلمي.

٥. نظراً لانخفاض نسبة صغار السن في الأسرة من ٢,٧٥ فرداً في سنة ١٩٩٧ إلى ٢,٢٢ فرداً في سنة ٢٠٠٧، فإنه يجب التوجه بالتوصية إلى الأزواج لأن يرفعوا معدلات خصوبتهم حتى ترتفع نسبة صغار السن، وما يتبعها من ارتفاعٍ في حجم الأسرة، وأن تقوم الجهات المسؤولة في السلطة الفلسطينية باتخاذ الإجراءات المدروسة – وهي باتجاهاتٍ متعددة– التي من شأنها مساعدة الأزواج في رفع معدلات خصوبتهم.

٦. ضرورة العمل على خفض نسبة الأسر التي لا يوجد فيها أفرادٌ سنهم ٦٠ سنة فأكثر، لأن ارتفاع هذه النسبة يعني انخفاض عدد كبار السن في المجتمع، وغالباً ما يكون هذا الانخفاض بسبب الوفاة، كما لا يجوز النظر إلى وجود هؤلاء الأفراد على أنهم جزءٌ من عبء الإعالة الملقى على عاتق رب الأسرة، وعلى العكس من ذلك يمكن أن يكون بعض هؤلاء الأفراد ما زال يعمل وينتج، وأنه رجل مساهمٌ في قيمة الدخل القومي للبلد، إضافةً إلى الإمكانية الكبيرة في الاستفادة من خبرات هؤلاء الكبار في شتى المجالات الصناعية والزراعية والتجارية والمهنية والاجتماعية والصحية وغيرها، أضف إلى كل هذا، فإن ارتفاع نسبة كبار السن في المجتمع يستخدم كمؤشرٍ واضحٍ على مدى التقدم الصحي والغذائي والتعليمي في ذلك المجتمع.

٧. ضرورة معرفة ما هي مصادر الدخل للأسر التي لا يوجد فيها أي فردٍ نشيطٍ اقتصادياً والبالغ نسبتها ١١٪ من أسر الضفة الغربية، فإذا كانت المصادر عن طريق الهبات والمساعدات والمعونات الاجتماعية، فإنه لا بد من التوصية إلى كل جهةٍ رسميةٍ أو أهليةٍ ذات علاقةٍ صغيرةٍ كانت أم كبيرة بهذا الشأن أن يكونوا متنبهين في مساعداتهم حتى لا يتسببوا بأيِ حرجٍ أو خجلٍ لأفراد هذه الأسر. وأما إذا كان مصدر الدخل من أحد أفراد الأسرة العاملين في الخارج فلا بأس في ذلك، ونأمل أن يعود كل مهاجرٍ إلى وطنه.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. أبوصالح، ماهر. (٢٠٠٣) .»محافظة طولكرم – دراسةٌ في جغرافية السكان». رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس– القاهرة– مصر.

٢. احمد، حسين. (٢٠٠٠) ، التركيب الأسري في الضفة الغربية وقطاع غزة مجلة جامعة النجاح للأبحاث– ب (العلوم الإنسانية) ١٤ (١) ٩٣– ١٢٤.

٣. القين، غسان بن عبد العزيز. (٢٠٠٦) . إدارة الأسرة. دار المعرفة، بيروت– لبنان.

٤. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٨) . فلسطين في أرقام ٢٠٠٧، رام الله – فلسطين.

٥. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٨) . ورشة عمل حول الواقع الاجتماعي لسكان محافظات شمال الضفة الغربية، رام الله– فلسطين.

٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٨) . مسح القوى العاملة: دورة (نيسان– حزيران٢٠٠٨) ، الربع الثاني، ٢٠٠٨. المؤتمر الصحفي حول نتائج مسح القوى العاملة. رام الله– فلسطين.

٧. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٨) . المسح الفلسطيني لصحة الأسرة ٢٠٠٦، محافظة نابلس، رام الله– فلسطين.

٨. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٨) . مسح اتجاهات أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية بشان الأوضاع الاقتصادية، آب ٢٠٠٨، الإعلان الصحفي حول نتائج المسح. رام الله– فلسطين.

٩. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (٢٠٠٩) . النتائج النهائية للتعداد– تقرير السكان– الضفة الغربية. رام الله– فلسطين.

١٠. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) . (٢٠٠٨) . الفقر في الأراضي الفلسطينية، رام الله– فلسطين.

١١. الجولاني، فاديه عمر. (١٩٩٨) . دراسات حول الأسرة العربية، مركز الإسكندرية للكتاب– الإسكندرية– مصر.

١٢. عبد العاطي وآخرون، السيد (٢٠٠٦) . الأسرة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية. القاهرة– مصر.

١٣. عثمان، سعيد محمد. (٢٠٠٩) . الاستقرار الأسري وأثره على الفرد والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية– مصر.

١٤. سهاونة، فوزي. (١٩٨٣) . مبادئ الديموغرافيا، الطبعة الثانية، الجامعة الأردنية، عمان، الاردن.

١٥. كمال، طارق. (٢٠٠٥) . الأسرة ومشاكل الحياة العائلية. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية – مصر.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *The Arab Thought Forum,»Al- Multaqa» (1990) . «Population and Labor Force in Gaza Strip" Jeruzalem, Palestine.*
2. *Obermeyer, Makhlouf, (1995) , «Family, Gender, and population in the Middle east», Amman, Jordan.*
3. *Nielsen, Jorgan, (1995) , Major Social problems as a Result of Change», Amman, Jordan.*
4. *Stein, Rolf, (1995) , «The Family, its History, Function, Trends and perspectives», Amman. Jiordan.*